والوضوء بضم الواو استعمال الماء في الاعضاء
الاتية مع النية وبفتحها الماء الذي يتوضأ به
ويقال انشاب الحدث ونواقضه اي ما
ينتهي بها الطهر لانها تبطل الماء اربعة
لا غير والحصر فيها تعبدي احدها خروج
شيء ولو اس دوده وان عادت غير منيه
اذا خرج منه اول مرة فهو يوجب اعظم
الامرين وهو الغسل من احدى سبيلي
المتوضي الحي الواضح ولو ريحا من ذكره
او قبلها او بللا راى عليه ولم يحتمل كونه
من خارج او وصل منها ما يجب غسله
في الجنابة وان لم يخرج الى الظاهر او خرجت
رطوبة فرجها اذا كانت من وراء ما يجب غسله
في الجنابة والا فلا او من فرجي مشكل
لتحقق الخروج من الاصلي بخلاف
من احدهما ثم ان انسد الفرج بان صار لا
يخرج منه شيء فان كان انسداده خلقيا
نقض الخارج من اي موضع كان ولو
من الفم عند الشيخ ابن حجر وعند
الخطيب وابن الرملي لا ينقض ما خرج من
المنافذ بخلاف ما اذا انفتح له مخرج

اخر

اخر فان خارج ينقض من اي موضع وان كان الانسداد
عارضا فان انفتح له مخرج تحت السرة نقض
خارجه والا فلا مطلقا كما لو انفتح تحت المعدة
مع انفتاح الاصلي وتبقى عند الشيخ ابن حجر
وشيخ الاسلام للمنفذ سائر احكام الفرج ولا
يثبت للمنفتح الا النقض بخروج الخارج سواء
كان الانسداد خلقيا ام عارضا واما الجمال
ابن الرملي ومن نحاه فالحكم عندهم كذلك
في الانسداد العارض واما الخلقي فتسقط عندهم
الاحكام الى المنفتح وتنسلب عن الاصلي هذا
ملخص ما ذكره الكردي في الحاشية
ثانيها تلاقي بشرة ذكر وانثى ولو خصي
او كان احدهما ميتا او مسالكن لا ينقض
وضو الميت والبشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو
لحم الانسان واللسان وخرج بذلك باطن العين
وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك على المعتمد
عند الشيخ ابن حجر وخالف الجمال ابن الرملي
فقال بالنقض فيهما وقال الخطيب بالنقض في
لحم العين دون العظم وخرج بالبشرة الشعر
والسن والظفر لانه مما يطاير ويزول كبر